

إقرار بدلات 150 ديناراً وإلغاء التعاميم لموظفي «الطيران المدني»

أكد رئيس نقابة العاملين بالطيران المدني جابر العازمي أن القيادة العليا بإدارة الطيران المدني وافقت على اعتماد المطالبات والقرارات الخاصة بالنقابة وهي إقرار البدلات الخاصة بموظفي إدارة الطيران المدني وهي: بدل خطر - عدوى - تلوث - ضوضاء، والتي يبلغ إجماليها 150 ديناراً لكل موظف، وكذلك إلغاء التعاميم 36 و42 و44 بشأن نظام النوبات وتكثيف العمل بالنوبات بالإضافة إلى عقد اجتماع بصفة الاستعجال بين إدارة الطيران المدني وديوان الخدمة المدنية لإقرار هذه البدلات.

- نحن في دولة دستور وقانون ومؤسسات تكفل للجميع حق اللجوء للقضاء في مواجهة الفساد أو التجاوز على المال العام
- لدينا قضاء مشهود له بالاستقلالية والنزاهة وموضع تقدير واعتزاز الجميع وهو أمر يغني عن تبادل الاتهام في الإعلام
- نؤكد حرصنا على الحفاظ على الأموال العامة والتزامنا بواجب حماية وسيكون الملف محل متابعتي شخصياً



سمو أمير البلاد يلقي كلمته السامية

أدعو المواطنين إلى الوقوف صفا واحدا في وجه من يحاول شق الوحدة الوطنية والابتعاد عن افتعال التجمعات

الأمير: لن يفلت المتجاوزون على المال العام من العقاب مهما كانت صفتهم

- نحمد الله على ما تفضل به على وطننا وعلينا من كريم النعم وعلى رأسها نعمة الأمن التي تستوجب الشكر
- ساءني وآلمني في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات أن نرى هذا التراشق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي
- نرفض تبادل الإساءات والالتهامات التي يرفضها ديننا الحنيف وما توارثناه من قيم وتقاليد أهل الكويت الكرام

الاستحقاقات ما يستوجب الإهتمام لتحقيق طموحات المواطنين في الارتقاء بوطنهم وتنميتة ولنا وطيد الأمل في التشكيل الجديد للحكومة في التصدي لمعالجة قضايانا الجوهرية وكل ما يمس مصالح المواطنين وهمومهم وتحقيق الانجاز المنشود ما يستوجب التعاون الجاد بين مجلس الأمة والحكومة والمواطنين مؤسسات وفرادا وإنني على ثقة تامة بأنكم جميعا مدركون لخطورة المرحلة التي تعيشها مطلقتنا وما تقتضيه من وعي ويقظة وحرص على وحدة الصف والكلمة وتجسيد للمسؤولية الوطنية.

مؤكداً إيماني الراسخ بقدرة أهل الكويت على العبور بسفينة العز والخير إلى بر الأمان وتحقيق المستقبل الزاهر لوطنهم بعون الله وتوفيقه.

نسال المولى القدير أن يحفظ وطننا ويديم عليه نعمة الأمن والاستقرار والرفاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... "أن الظن لا يغني من الحق شيئا والله عليم بما يفعلون"

- الكويت دولة مؤسسات ينص دستورها على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية المتهم بريء حتى تثبت إدانته
- الموضوع برمته منظور لدى القضاء فيجب الكف عن تناوله في وسائل الإعلام انتظارا لحكم قضائنا الشامخ
- ندعو الجميع إلى الحكمة والتروي والالتزام بقيم وأخلاق مجتمعنا الكويتي الحريص على عدم الإساءة إلى سمعة الناس
- مؤمنون بحرية الرأي وهذا لا يعني أبداً السماح بما قد يهدد أمن البلاد واستقرارها والدخول في متاهة الفوضى والعبث
- إيماني راسخ بقدرة أهل الكويت على العبور بسفينة العز والخير إلى بر الإمان وتحقيق المستقبل الزاهر لوطنهم

وعاني مرارتها وقساوتها. لذا فأنني أدعو أعضائي وإبنائي المواطنين إلى الانتباه إلى مصلحة وطننا العزيز وصيانة أمنه واستقراره والوقوف صفا واحدا في وجه من يحاول العبث بأمنه وشق وحدته الوطنية والابتعاد عن افتعال التجمعات التي قد تستغل في غير أهدافها وتقود إلى مظاهر الفوضى وتتيح الفرصة لمن يريد بالكويت سوءاً وعلينا أن نأخذ العبرة من تجارب الغير.

وختاماً فإن أصابنا من

التفويض الجاد حال صدور. رابعاً: ندعو الجميع إلى الحكمة والتروي والالتزام بقيم وأخلاق مجتمعنا الكويتي الحريص على عدم الإساءة إلى سمعة الناس وكرامتهم وعدم إطلاق الأحكام دون دليل أو برهان.

وإذا نؤكد إيماننا الصادق بحرية الرأي والتعبير فإن ذلك لا يعني أبداً أن نسمح بما قد يهدد أمن البلاد واستقرارها والدخول في متاهة الفوضى والعبث المدمر وهي تجربة مؤلمة عاشها الشعب الكويتي

ثانياً: إن الكويت دولة مؤسسات وسيادة القانون ينص دستورها على " أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة " وإن التهم بريء حتى تثبت ادانته.

ثالثاً: لما كان هذا الموضوع الآن برمته منظور لدى القضاء فيجب الكف عن تناوله في وسائل الإعلام انتظارا لحكم قضائنا الشامخ المشهود له بالاستقلال والأمانة والنزاهة والذي سيأخذ طريقة إلى

الجميع وهو امر يغني عن تبادل الاتهام في ساحة الاعلام بل هو السبيل الاجدى لتحقيق غاية الاصلاح.

وفي هذا الشأن شدد ان تبين ما يلي: اولاً: نؤكد حرصنا الدائم على الحفاظ على الاموال العامة والتزامنا بواجب حماية حرمتها ونؤكد كذلك انه لن يفلت من العقاب اي شخص مهما كانت مكانته او صفته تثبت ادانته بجرم الفساد او التجاوز على المال الاعداء على المال العام فلا حماية لفاسد وسيكون هذا الملف محل متابعتي شخصياً.

ما تشهده المنطقة من احداث وتطورات ان نرى هذا التراشق في وسائل الاعلام والنواصل الاجتماعي وتبادل الاساءات والاتهامات التي يرفضها ديننا الحنيف وما توارثناه من قيم وتقاليد اهل الكويت الكرام.

نحمد الله باننا في دولة دستور وقانون ومؤسسات تكفل للجميع حق اللجوء للقضاء في مواجهة شبهات العام وهو قضاء مشهود له بالاستقلالية والنزاهة وموضع تقدير واعتزاز

والحكمة يعظكم به " صدق الله العظيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

نحمد الله تبارك وتعالى على ما تفضل به على وطننا وعلينا من كريم النعم وعلى رأسها نعمة الأمن والأمان والرخاء والتي تستوجب منا دوما الحمد والشكر والثناء والامتنان.

إخواني وإبنائي ... لقد ساءني وآلمني في ظل

أكد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أن الكويت دولة دستور وقانون ومؤسسات تكفل للجميع حق اللجوء للقضاء في مواجهة شبهات الفساد أو التجاوز على المال العام.

وشدد سموه في كلمة وجهها مساء أمس إلى إخوانه وإبنائه المواطنين على أن القضاء الكويتي مشهود له بالاستقلالية والنزاهة وهو موضع تقدير واعتزاز من الجميع الأمر الذي يغني عن تبادل الاتهام في ساحة الإعلام بل هو السبيل الاجدى لتحقيق غاية الاصلاح.

وأكد سموه إيمانه الصادق بحرية الرأي والتعبير مشدداً " أن ذلك لا يعني أبداً أن نسمح بما قد يهدد أمن البلاد واستقرارها والدخول في متاهة الفوضى والعبث المدمر وهي تجربة مؤلمة عاشها الشعب الكويتي وعاني مرارتها وقساوتها ".

وقدما يلي نص كلمة سموه " بسم الله الرحمن الرحيم " وذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب

دعوة للحكمة والتروي

دعا سمو الامير الجميع إلى الحكمة والتروي والالتزام بقيم وأخلاق مجتمعنا الكويتي الحريص على عدم الإساءة إلى سمعة الناس وكرامتهم وعدم إطلاق الأحكام دون.

لن يفلت أحد من العقاب

صاحب السمو في كلمته أكد الحرس الدائم على الحفاظ على الأموال العامة والالتزام بواجب حماية حرمتها وكذلك أنه لن يفلت من العقاب أي شخص مهما كانت مكانته أو صفته.

دولة قانون ومؤسسات

سمو أمير البلاد قال أن الكويت دولة دستور وقانون ومؤسسات تكفل للجميع حق اللجوء للقضاء مشهود.

حظرت أيضا نشر أي أخبار أو بيانات عنه بكافة وسائل الاعلام

«كونا» تنفي بثها خبرا عن تعيين ناصر الصباح رئيسا لمجلس الوزراء



وكالة الأنباء الكويتية «كونا»

الوقت ذاته على ضرورة تحري الدقة في تداول ونقل المعلومات والأخبار وعدم الالتفات إلى الأخبار مجهولة المصدر والحرص على استقراء المعلومات من مصادرها الصحيحة والرسمية.

وأكدت الوكالة احتفاظها بحقها القانوني في مساءلة أي جهة أو شخص أمام القضاء الكويتي بابتغى وقوفه وراء هذا الخبر غير الصحيح.



محكمة الوزراء

أمرت لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء في محكمة الاستئناف بجعل التحقيق سريا في البلاغ رقم 2019/22 ' حصر بلاغات وزراء المقدم من النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع.

وذكرت اللجنة في بيان صحفي أمس انها حظرت ايضا نشر اي اخبار او بيانات عنه بكافة وسائل الاعلام المقررة والمسموعة وكافة برامج التواصل الاخباري والاجتماعي بشبكة الانترنت وذلك لكون تداول مضمون البلاغ من شأنه المساس بالمصلحة القومية والوطنية ومصلحة التحقيق.

واشارت الى ان ذلك يأتي إعمالا لنص المادة 275/2 من قانون محاكمة الوزراء المعدلة بالقانون رقم 3 لسنة 2012 ' والفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم 88 لسنة 1995 ' في شأن محاكمة الوزراء.

- تداول مضمون البلاغ من شأنه المساس بالمصلحة القومية والوطنية ومصلحة التحقيق